خلاصة الأصول

تأليف

الشيخ عبد الله بن فودي

رحمه الله تعالي

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمدٍ وآله وصحبه وسلم تسليمًا

الحمد لله على الإسلام ... ثم صلاته مع السلام

على نبي جاء بالقرآن ... وسنة حاوية البيان

محمدٍ وآله الزهاد ... وصحبه أصحاب الاجتهاد

وبعد فالمقصود نظم موجز ... وفي أصول الفقه وعد منجز

مهذب الأبواب والفصول ... سميته خلاصة الأصول

كم أستعين فيه بالأبيات ... للكوكب الساطع أو أبيات

ينحصر المنظوم في مقدمة ... وخمسة الأبواب ثم الخاتمة

Scanned with CamScanner

المقدمة

حد أصـــول الفقـــه قـــل أدلتـــه ... مجملـــــة كتابـــــه وســـــنة
إجماعنـــا القيـــاس كاستـــصحاب ... ونحـــــوه كـــــالأمر للإيجـــاب
والنهي للتحـــريم والفعـــل يجـــي ... من خيرنا وما بقي مـــن حجـــج
والحـــد مـــا علـــى الإجمـــال دل ... عليه بالمعلوم لفـــظُ مـــن ســـأل
فغـــير محـــدود إذ اللفـــظ اعتـــبر ... وعينـــــه إذا إلى المعـــنى نظـــر
أفـــراد محـــدود جميعًـــا جامعَـــا ... دخـــول غـــيره يكـــون مانعَـــا
لا يطلـــب الـــدليل في العوائـــد ... والحـــد والإجمـــاع والعقائـــد
وأصـــله الـــدليل والرجحـــان ... ومـــا عليـــه القـــيس يـــستبان
والفقه علم حكم شـــرع فرعـــي ... غير ضروري وحكـــم الـــشرعي
خطـــاب ربنـــا بالإنـــشاء اعتلـــق ... بفعـــل مـــن كلفـــه ثم الأحـــق
لـــيس الـــذي ألجئـــ بـــالمكلف ... كغافل في المكره الخلـــف قفـــي
والأمر بالمعـــدوم والنـــهي اعتلـــق ... أي اعتلاقًا معنويًـــا في الأحـــق
إن اقتضى الخطاب فعـــلاً ملتـــزم ... فواجب أو لا فنـــدبٌ أو جـــزم
تركًـــــا فتحـــــريم وإلاّ وورد ... نهي به خـــص فكـــره أو فقـــد
خـــلاف الأولى وإذا مـــا خـــيرا ... إباحـــة ومالهـــا قـــد قـــررا
مـــن ســـبب وشـــرطها والمـــانع ... صحتها والضد وضع الـــشارع
والفرض والواجـــب ذو تـــرادف ... ومـــال نعمـــان إلى التخـــالف
و النـــدب والـــسنة والتطـــوع ... والمـــستحب بعـــضهم ينـــوع
والسبب الذي أضيف الحكـــم لـــه ... لعلقة من جهـــة التعريـــف لـــه

Scanned with CamScanner

والشرط ما لفقده الفقد انحتم ... لا من وجوده وجود أو عدم
والمانع الوصف الوجودي الظاهر ... منضبطًا عرف ما يغاير
الحكم مع بقاء حكمة السبب ... صحتها وفاق شرع قد وجب
أو عدم القضاء نيل الغايه ... بصحة العقد كما الكفايه
صحة كل ما به تعبدا ... وقيل إسقاط القضاء أبدا
نقيضها الفساد والبطلان ... والفرق لفظًا قد رأى النعمان
ثم الأداء فعل بعض ما دخل ... قبل الخروج وقته وقيل كل
وفعل كل أو فبعض ما مضى ... وقت له مستدركًا به القضا
وفعله وقت الأداء ثانيا ... إعادةً لخلل أو خاليا
و الوقت ما قدره الذي شرع ... من الزمان ضيفًا أو اتسع
وحكمنا الشرعي أن تغيرا ... إلى سهولة لأمر عذرا
مع قيام السبب الأصلي سم ... برخصة وغيره الذي عزم
ثم الدليل ما صحيح النظر ... فيه موصل لقصد خبر
والنظر الفكر المفيد العلم ... والظن والإدراك دون حكم
تصور ومعه تصديق جلي ... جازمه التغيير إن لم يقبل
علم وما يقبله فالاعتقاد ... صحيح إن طابق أولا ذو فساد
وغيره ظن لرجحان سلك ... وضده الوهم وما ساوى فشك
والجهل فقد العلم بالمقصود أو ... تصويره مخالفًا خلف حَكَوا
والسهو أن يذهل عن معلومه ... وفارق النسيان في عمومه
والحسن المأذون لو أجر نفي ... وضده القبيح في المكلف

Scanned with CamScanner

إلزام ذي الكلفة أولى لا طلب ... لم يؤمر المباح للشرع انتسب

واللفظ منه مفرد مستعمل ... وبعضه مركب ومهمل

فالوضع جعله دليل المعنى ... أو شهرة استعماله في المعنى

فالأول الوضع لدي اللغات ... والثان معنى وضع منقولات

من رام باللفظ بما سمى له ... أو غيره لعلقة استعمله

وحمله هو اعتقاد السامع ... مراد ذي الكلام مثل الشارع

فالوضع سابق وهذا لاحق ... توسط استعماله ذا فارق

دلالة اللفظ هو الإفهام ... لسامع الكلام ما يرام

وفهمه كمال ما يسمى ... دلالة المطابقات سمى

وجزءه دلالة التضمن ... لازمها التزامها في البين

دلالة باللفظ الاستعمال ... في وضعه حقيقة تقال

أو غيره لعلقة بينهما ... فهو المجاز وصف من تكلما

ذو تلك للسامع والنوعان ... لهذه بتلك مفقودان

ما يمنع الشركة فالجزئي ... تصويره وعكسه الكلي

كلية حكم على جميع ... أفراده والكل في المجموع

في علمٍ وفي منكر يعد ... وصيغة العموم واسم للعدد

ما وضعوا للكل معنيين ... فصاعدا مشترك كالعين

ومتواطى لمعنى كلي ... إن استوى في حوزه كالرجل

مشكك إن جا لمعنى كلى ... مختلف بالجنس في المحل

كالنور فافرق بين لفظ مشترك ... وبين لفظ جا لمعنى اشترك

Scanned with CamScanner

والمترادفات ألفاظ كثر ... لواحد كحنطة قمح وبر
لكل ذي تباين معنى كبر ... طير وإنسان مميز وحر
والنص ما دل على معنى ولا ... يحتمل الغير كعد وعلا
معنى على القطع سواه احتملا ... أو ما على معنى يدل مسجلا
وغالب استعمال أهل الفقه ... عليه دائر فكن ذا فقه
والظاهر الراجح باحتمال ... مؤولٌ مرجوحه لدال
عليه راجح وذو احتمال ... على السواء صاحب الإجمال
في الوضع أو في العقل ثم منه ... ما للبيان فيه معه وجه
مبين إذا أفاد المعنى ... بوضعه أو ببيان عنا
والمحكم المتضح المعنى وما ... تشابه الله الذي قد علما
والعام موضع لمعنى كلي ... بالحكم مع تتبع المحل
تخصيصه إخراج بعض ما شمل ... بخارج متصل أو منفصل
ومطلقٌ إن زال ذا التقييد ... إن زدت معنى فيه فالمقيّد
إطلاقه وقيده أمران ... لدى اعتباره إضافيان
ما استويا حقيقة مثلان ... ما اختلفا فيها مخالفان
ممتنعًا جمع فقط ضدان ... أو مع رفع متناقضان
وطلب الفعل كترك جزما ... أمرٌ ونهيٌ لو علو عدما
وذان حق الله حق العبد ... مصالح الدنيا ودين تجدي
وطلب الحقيقة استفهام ... ذو الاحتمال الخبر السلام

Scanned with CamScanner

الباب الأول

في الأصل النقلي

مرادنـــا هنـــا بأصـــل نقلـــي ... كتابنـــا وســـنة الرســـول
وشرط الاستدلال صـــحة الـــسند ... فيـــه لـــشارع بـــلا قـــدح ورد
وأن يـــرى متـــضح الدلالـــه ... في حكمـــه ننفـــي بـــه إجمالـــه
وأن يكـــون مـــستمر الحكـــم ... أي غير منـــسوخٍ لأهـــل العلـــم
وأن يكـــون راجحًـــا جميـــع مـــا ... عارضـــه للكـــل فـــصل رسمـــا

الفصل الأول: في صحة السند

وأصلنا النقلـــي منـــه مـــا نقـــل ... تواترًا والـــبعض آحـــادًا جعـــل
تـــواتر نقـــل لجمـــع حـــصلا ... علمـــا وآحـــادًا ســـواه جعـــلا
تـــواتر شـــرط القـــرآن مطلقًـــا ... لمالكيـــة ســـواهم واقفًـــا
تـــلاوة لا عمـــلا فـــإن يـــصح ... آحـــاده فحكـــم بهـــا يـــضح
لا ســـنة فالـــشرط أن يتـــصلا ... إسنادها عن ضـــابط قـــد عـــدِّلا
إن لم تخـــالف مقتـــضى القـــرآن ... ولا بها البلـــوى لـــدى النعمـــان
والـــبعض بالآحـــاد ردّ مـــسجلا ... فالإعتراض والجـــواب ذوانجـــلا

الفصل الثاني: في وضوح الدلالة

في القول والفعـــل وتقريـــر علـــم ... والقول منطـــوق ومفهـــوم لـــزم
منطوقه الـــدال عليـــه اللفـــظ في ... محـــل نطـــق واتـــضاحه يفـــي
في الـــنص والظـــاهر والمـــؤول ... ولا وضوح عنـــد كـــل مجمـــل

Scanned with CamScanner

والظـــاهر الحقيقـــة الـــشرعيه ... واللغويـــة مـــع العرفيـــة
و العـــام في مدخولـــه أيّ وأل ... مضاف عرف نفي منكور وكـــل
كـــذا العمـــوم اللغـــوي في سمـــا ... شرط وموصول كذا ما اســـتفهما
كذاك الاستقلال أكـــل كـــل ذي ... ناب حرام كل الإضـــمار انبـــذ
كذلك التأســـيس لم تجـــب علـــى ... مطلـــق متعتـــها لمّـــا انجـــلا
فى محـــسن ومتّـــقٍ ومـــن يقـــل ... تأكيد فرض قل خلاف ما أصـــل
كذا انفـــراده عـــن أمـــره يـــدل ... على وجوب أمـــره ومـــن يقـــل
مـــن شـــأنه فقـــل مجـــاز تـــسلم ... مـــن اشـــتراك فعليـــه قـــدم
كـــذا تبـــاين صـــعيدا عـــمّ في ... غير التـــراب لـــيس بـــالمرادف
كذا كترتيب لنا شـــرط وجـــوب ... كفارة الظهـــار عـــود للـــذنوب
كذلك الإطـــلاق قـــال الحنفـــي ... كفـــارة الظهـــار كـــافرٌ يفـــي
وفي الـــيمين ثم إيمـــانٌ رعـــي ... حملاً على القتل لنـــا والـــشافعي
تأويلـــه تخصيـــصه بمـــا اتـــصل ... شرط وثنيًا غاية وصـــف بـــدل
بعـــض وذو انفـــصاله فالـــسمع ... والحـــس والعقـــل وشـــذ المنـــع
وبعـــده المجـــاز ثم المـــضمر ... تـــرادف تقـــديم مـــا يـــؤخر
تأكيـــد اشـــتراكه تقيّـــد ... في الحكم والأســـباب إذ يتحـــد
حـــديث لا نكـــاح إلا بـــولي ... وشـــاهدين قيـــدا بالعـــدل
إذ جـــاء في روايـــة فـــالحنفي ... لنفيهـــا بالفاســـقين يكتفـــي
في عكـــسه لا قيـــد باتفـــاق ... كئايـــة الوضـــوء والـــسراق
إذ قيـــد اليـــدي بـــالمرافق ... في أول وأطلقـــت في الـــسارق

Scanned with CamScanner

وإن يكن حكم فقط قد اتحد ... فالحمل عندنا بجامع ورد
فشرط رقبة الظهار عندنا ... لقيدها في قاتل أن تؤمنا
والحنفي لاختلاف في السبب ... رد ظهارنا لقتل ما وجب
في عكسه الخلف ففي من أوسط ... ما تطعمون حتم رعى الوسط
في كسوةٍ حملاً على الطعام ... ورد بالخلاف في الأحكام
فهذه متعلق الأحكام ... أمر وتخيير ونهي سام

مسائل الأمر

أفعل لدى الجمهور في الوجوب ... حقيقة وقيل في المندوب
وهل لتكرار وفور أولا ... ما في الكفايات يعم الكلا
يسقط عند ظن فعل البعض ... والفعل بعد لاحق بالفرض
هل فعل مأمور قضى الإجزاء ... أولا فليس يسقط القضاء
هل أمر واحدٍ من الأشياء اقتضى ... فردًا أو الكل والأول الرضى
يجوز كون الوقت منه واسعا ... يعلق عندنا بكل أجمعا
لأوّل الوقت كقول الشافعي ... أو آخر كالحنفي المانع
قضاء ما فات بأمر ثان ... للجل أو بأول قولان
ويقتضي وسيلة المأمور ... نهي عن الضد لدى الجمهور

مسائل النهي

للنهي لا تفعل ففي التحريم ... حقيقة أو كرهه المعلوم
وعندنا يعطى الفساد مطلقًا ... والبعض في عبادة قد وافقا

Scanned with CamScanner

ومقتضاه الفور والدوام وأمر ضده به يرام

مسائل التخيير

تخييرنا على إباحة يدل للطرفين لا التساوي إذ فضل

صيام من مسافر والقصر كذا جمعة مرأة وعبد إحتذا

مسائل المفهوم

وعكسه المفهوم مهما وافقه في حكمه المنطوق فالموافقه

فحوى الخطاب إن يكن أولى وما ساوى فلحنه وتنبيه هما

وما كتأفيف هو الجلي ما يمكن المنع به الخفي

فاختلفوا فيه وكان أكثرا ما في مسائل الخلاف ذكرا

وسم ما خالف بالمخالف أو بدليل للخطاب الحنفي

ينكره ومالك كالشافعي يثبته إلا لأمر مانع

فالوصف منه علة ظرف عدد حال كذا الشرط وغاية وحد

مسائل الفعل

وفعل سيد الورى المعصوم يوضح أن ليس من المحرم

وما كنوم لم يجب فيه اقتدا كخاصه ما قصد قربة بدا

به وما بين شيئًا فيجب كطهره لدى الطواف أو ندب

إذ فعله لم يخل إما واجب أو ندب أو له مباح لازب

عرفان وجه فعله والإقتدا به بنص وبتخيير بدا

من بينه وبين ما سواه معلوم وجه فيه قل ساواه

Scanned with CamScanner

كذاك با لإستصحاب والقربة في ... فقد الوجوب وإباحة تفي
فيثبت الندب والقضاء ... على الوجوب كالأذان الجاء
فذيك من وجوه الاستدلال ... لنا علي أحكام ذي الأفعال

مسائل التقرير

تقريره للفعل أو للحكم ... حجتنا إن كان بعد العلم
والفعل من بين يديه واقع ... أو في زمانه ومنه شائع
و الحكم إن بين يديه وقعا ... ثم أقره فحكم شرعا

الفصل الثالث: في استمرار الحكم

والمستمر ما سوى المنسوخ ... والنسخ حده لذي الرسوخ
رفع لحكم الشرع لا انتهاء ... بحكم شرع بعده يجاء
بالنص لو مضمن الإجماع ... تصريح راوي ثم ذو التراع
إجماله كذا لذا منسوخ ... بنحو غزوةٍ يرى التاريخ

الفصل الرابع: في الترجيح عند التعارض

في سند رجح براوي أكبرا ... أتقنهم أصحبهم وأكثرا
مباشر أو صاحب القضيه ... أقرب من يراه للمزيه
في المتن رجح ما يكون قولاً ... على الذي يكون منه فعلاً
والمتواتر على الأحاد ... والنقل والإجماع في اجتهاد
وظاهراً رجح على المؤول ... إن لم يكن أرجح منه بالدلي

Scanned with CamScanner

خاتمة

ورجح المنطوق في المفهوم ... وقاصدًا و مثبتًا للحكم

ووارد في سبب على السبب ... وناقلاً وذا احتياطٍ إذ أحب

إن جاء عن مجتهدٍ قولان ... في الموضعين القول عنه الثان

فلم يجز تقليده في الأول ... ولا به الفتيا وإن لم ينجلي

تاريخ ذين عنه يحكمان ... على اختلاف الحال يحملان

أوقف وما بموضع فإن يشر ... تقوية البعض فخذ أَوْلاَ فخر

إذ قوله بنسبة المقلد ... كقول شارع لدى المجتهد

الباب الثاني

فيما تضمن الأصل

إجماعنا تضمن الدليلا ... لمنع خلفه فل السبيلا

وحده الوفاق من مجتهد ... أمتنا في حادثٍ عن أحمد

فصل

إن سكت البعض فهل إجماع ... وحجة أولا به نزاع

جمهورهم ذا حجة تتبع ... وظاهر لا إجماع يقطع

أصحابنا المرأة إن قد عقدا ... لها ولياها بزوجين غدا

زوجا لها الثاني إذا بها دخل ... لم يعلم الأول إذ له حصل

قضاء فاروق بها بمحضر ... صحابة وكلهم لم ينكر

Scanned with CamScanner

كـــذا قـــضى للحـــسن المعاويـــه علي ابنه يزيـــد فـــاقف راويـــه

فصل

وحجـــــة لمالـــــك إجمـــــاع أهـــــل مدينـــــة بـــــه نـــــزاع

حجتنـــــا بالمـــــد بالإجمـــــاع لهـــم أذانـــين كـــذا في الـــصّاع

فصل

ولـــيس حجـــة مـــن الـــشيخين والخلفـــا وفقهـــا المـــصرين

قول الـــصحابي حجـــة وقيـــل لا وقيل إن لـــيس لـــرأى مـــدخلا

خاتـــــــــمة

جاحـــد مجمـــع عليـــه بالـــضرر يعلم كـــافر كمنـــصوص شـــهر

الباب الثالث

في القياس الناشئ عن الأصل

بحمل مـــا يجهـــل حكمـــه علـــى معلومـــه بالجـــامع الحـــد جـــلا

وســـم بـــالمعلوم أصـــلاً والـــذي يجهـــل فرعًـــا فالنبيـــذ يحتـــذي

خمـــرًا بحكمهـــا مـــن التحـــريم بجـــامع الإســـكار في التـــسليم

فصل في شروط الأركان

من شرط أصل أن يـــرى متفقـــا في حكمـــه ثبوتـــه وفي البقـــا

ولـــيس معـــدول قيـــاس خـــصا بالحكم بالإجمـــاع أو مـــا نـــصا

من شرط فرع أن تكـــون العلـــه حلت بـــه كمـــا تحـــل أصـــله

Scanned with CamScanner

لم يتقدمـــــــه ولم يخـــــالف ... موضوعه وليس نـصًّا فـاعرف
من شرط حكم أن يـرى شـرعيّا ... لا لغويًـــا بـــل ولا عاديًـــا
من شرط مـا علـل أن يطـردا ... منعكـسًا منـضبطًا وقـد بـدا
تعليلهم حكمًـا بوصـف وجـدا ... يجـوز قطعًـا وكـذا إن فقـدا
وفي سـوى ذا الخلـف كالمحـلِّ ... كالحكم بـالحكم لـشرع حـلّ

فصل في مسالك العلة

مـسالك العلـه هـي الأدلـه ... في أن ذا الوصـف لحكـم علـه
فالمـسلك الأول نـصٌّ صـرحًا ... أو أو مأ الحكم بوصف وضـحا
و المسلك الثـاني هـو الإجمـاع ... عليـة الوصـف بـه يـزاع
المـسلك الثالـث المناسـبه ... يرى محل الحكم وصـف ناسـبه
أي متـضمن لـشرع مقـصده ... جلب مـصالح ودرع المفـسده
ما في الضرورات ففي الحاجـات ... قـدّم ثم في المتممـات
أولهـا الـدين فـنفس ونـسب ... فالعقل فالمال وعرض قـد وجـب
والثان تـزويج الـولي الـصغيره ... إذ النكاح لـيس في الـضروره
ثالثهـا مكـارم الأخـلاق ... مثـل الكتابـة أوالإعتـاق
واجتمعـت في صـفة النفقـات ... للـنفس فالزوجـات فالقربـات
دفـع مـشقة النفـوس إن بـدا ... مصلحة لـو خـالف القواعـدا
ذي ضـرورية بتـرخيص تفـى ... كبلـدة فيهـا العـدول تنتفـي
أمثلـهم يقبـل في الحـالات ... كـذاك في القـضاة والـولاة

Scanned with CamScanner

وعـــدم اشـــتراطها حاجيـــه ... في الأوصـــيا بـــالخلف تحـــسينيه

في ســـلمٍ وفي المـــساقات وفي ... كبيـــع غائـــب لـــشقٍّ ينتفـــي

قسمان ما ناسب ما شرع اعتـــبر ... نـــصا وإجماعًـــا ومـــا لم يعتـــبر

ما عينـــه في عـــين حكـــم يعتـــبر ... مؤثر كـــالزان فاجلـــدوا كثـــر

ملائـــم كثيـــب ذات الـــصغر ... للحنفـــي جبرهـــا قـــد اســـتقر

على النكاح علة الـــولا الـــصغر ... في المال في النكاح أيـــضًا يعتـــبر

فعينـــه بالإجمـــاع معتـــبر ... في جنسه والثاني جمع في الحـــضر

لمطـــر مـــشقة مثـــل الـــسفر ... فجنسها في عـــين جمـــع معتـــبر

والثالث القـــصاص في الأطـــراف ... علتـــه جنايـــة تـــوافى

في النفس بالإجماع جنسها اعتـــبر ... في الجنس للقصاص فافهم ما ذكر

ثم الذي لم يعتـــبر نـــصًا غريـــب ... إن وافق الحكم بـــصورة تـــصب

وثابـــت الإلغـــاء لغـــو باطـــل ... ما جهـــلا فيـــه فـــذاك المرســـل

ومالـــك يقبـــل هـــذا مطلقًـــا ... والـــبعض في المعـــاملات وافقـــا

واتفقـــوا إن كـــان لاضـــطرار ... كليـــة القطعـــى في الجـــاري

تبطلـــها مفاســـد رواجـــح ... كذا التي اســـتوت بهـــا المـــصالح

ورابـــع المـــسالك الـــدوران ... وجود حكـــم وكـــذا الفقـــدان

يـــرى لوصـــف فـــيظن أنـــه ... علـــة ذاك الحكـــم المظنـــة

والـــشبه الخـــامس أن تلحـــق ذا ... أصلين أقـــوى منـــهما فيحتـــذا

في الحكم والوصف كعبد آدمـــي ... وصفًا وحكمًـــا فهـــو كالبـــهائم

والسادس الـــسبر مـــع التقـــسيم ... حصر وإبطـــال لـــذي المقـــسوم

Scanned with CamScanner

والعلة الباقي وفيه يقتضي بحثت لم أجد وظنه كفي

فصل في قوادح العلة

قوادح العلة نقض وهو أن يوجد وصف دون حكم كيف عن
جوابه منع وجود الوصف في صورته أو التزام مانفي
لا عكسه وعدم التأثير أن يعدم وصف وبقاء الحكم عن
والكسر نقض بعض ما علل به إما مع الإبدال أولا فانتبه
والقلب إثبات نقيض الحكم بعين ذي العلة مثل الصوم
شرط اعتكاف فهو لبث ما استقل كالوقف قل فالصوم فيه ما يبل
والقول بالموجب تسليم الدليل مع التراع نحو قتل بالثقل
لا يمنع القصاص كالحرق يضي قيل مسلم وليس يقتضي
والقدح في الظهور والمناسبه وفي صلاحية حكم صاحبه
لكونه يفضي إلى القصد وفي ضبط جوابها بيان ما خفي

فصل في الإعتراضات

فالاعتراضات على القياس إما بمنع الحكم في الأساس
أو بوجود الوصف في الأصل أو كونه العلة أو أن يستقل
أو كونه في الفرع أو معارضه بغيره في حكم فرع ناقضه
لأن من سلم حكم الأصل وكونه فيه مع التعلل
منفردًا وكونه في الفرع بلا معارض بفرع مرع

Scanned with CamScanner

قد سلم القياس بالضروره فستة ترى لذي بصيرة

خاتمة في مسائل تتعلق بالقياس وبيان الإختلاف العلماء فيها

إن القياس من أمور الدين ومن أصول الفقه في المتين

وهو جلي ما بقطع انتفى فارقه أو لاحتمال ضعفا

خلافه الخفي أو الجلي قياس الأولى غيره الخفي

الباب الرابع

في الاستدلال

وهو دليل غير ما تقدم في ذي التنافي أو بما تلازما

والثان الاستدلال بالمعلول في علة وعكسه المعقول

وأحد معلولين دلنا على آخر والتناف أيضًا جعلا

من بين حكمين وجودًا عدما أو في وجود قط وعكس علما

Scanned with CamScanner

فصل في قياس العكس ودليل الباقي والإستصحاب

منه قياس العكس أي أن تثبتا ... نقيض حكم الأصل في فرع أتا
إذ هو في العلة ذو افتراق ... ومنه ما سموا قياس الباقي
ونفي حكم لانتفا الدليل ... ومنه الاستصحاب للأصيل
من أمر أو حكم كنص والعموم ... إلي ثبوت ناقل به يقوم
والأصل في الأشياء بعد الشرع ... حرمة ذي الضر وحل النفع

باب في مصالح المرسلة والزرائع

ومنه ما مرَّ من المصالح ... مرسلة بالقطع أو بالراجح
منه ذرائع الصلاح والفساد ... في فتحها وسدها عن العباد
وحكمها الحكم لذي المقاصد ... لأنها أخفض في الفوائد
ذريعة الحرام إن أفضت إلى ... مصلحة راجحة لن تحظلا
كدفع مال للعدو في الفدا ... أو لمحارب لدفع الإعتدا

فصل في الإستقراء

ومنه الاستقراء تام في الصور ... إلا محل الخلف قطعيًا يقر
سواه ظني لغالب حبي ... إلحاق فرد بالأعم الأغلب

Scanned with CamScanner

فصل في العوائد

ومنه عادة أي المعنى الذي ... يغلب في الناس لكل يحتذي
كحاجة الغذاء والتنفس ... ومنه ما يخص بعض الأنفس
مثل الأذان عرف ذي الإسلام ... والنار والناقوس للئام
أو البلاد كالعيوب والنقود ... كذاك في فسوخها وفي العقود
وكل من جاءك من إقليم ... فاحكم له بعرفه السليم
لا عرف غيره سوى ماخالفا ... نصًا أو اجماعا كذا قيس خفا
فاحملهم في أيمن الطلاق ... ونحوه عليه كالإنفاق

فصل في الاستحسان والأخذ بالأخف

ومنه الاستحسان ترك باد ... قيس لناء دارء الفساد
ومنه الأخذ بالأخف المحتمل ... أو الأشد أو سواء إن جهل
ومنه إلهام وليس في الحجج ... ما حلّ في قلب صفي له ثلج

فصل في قواعد الفقه

والفقه قد بنوا على القواعد ... العرف والأمور بالمقاصد
بشك اليقين لا يزال ... وأن كل ضرر مزال
شق الأمور مجلب التيسير ... وكلها ترجع في التحرير
إلى اعتبار الدفع للمفاسد ... والجلب للمصالح المقاصد

Scanned with CamScanner

خاتمة في تعارض الشرع بين الدليلين، والبينتين، والأصلين، الظاهرين، والأصل والظاهر

وفي الـــــدليلين إذا تعارضـــــا ... تخيير أو إسقاط ذيـــن المرتـــضي

كجمـــع أختـــين بملـــكٍ يحـــرم ... لآيـــة والحـــلّ أخـــرى تفهـــمُ

كـــذاك في البينـــتين تـــشهد ... لـــذا بـــدار وبـــذا تـــردد

كذا في الأصلين كقطع من يلـــف ... نـــصفين ثم في الحيـــاة تختلـــف

يقـــتص أولا أو لمـــن يوجـــد في ... ثياب الأحياء وفي المـــوتى نفـــي

والظاهرين الخلـــف للـــزوجين في ... متاع بيت عندنا العـــرف قفـــي

والأصـــل والظـــاهر كالمقـــابر ... إن قدمت من نجـــس أو طـــاهر

ومثلـــها الخـــلاف في النفقـــات ... والظاهر الـــدفع إلى الزوجـــات

وفي الدعاوى غلّب الأصل علـــى ... غالبه في الشاهد العكـــس جـــلا

يحكـــم بالظـــاهر كاستـــصحاب ... منفـــــردا لا في نكـــــول الآبي

تحليف مـــدّعى عليـــه أو وجـــد ... في كـــالأواني إشـــتباه يجتهـــد

Scanned with CamScanner

الباب الخامس

في الاجتهاد وصفات المجتهد

بـــذل الفقيـــه الوســـع في إيجـــاد ... ظـــنٍّ بحكـــم حـــدُّ الاجتـــهاد
ثم الفقيـــه اســـم علـــى المجتهـــد ... البـــالغ العاقـــل والمقتـــصد
في لغـــة والنحـــو والمعـــاني ... وفي أصـــول الفقـــه والبيـــان
ومن كتاب والأحاديـــث الـــذي ... يخص الأحكام ومنـــسوخ بـــذي
وسبب الـــنزول حـــال الـــراوي ... قواعـــدا دليـــل عقـــل يحـــوى
ودونـــه مجتهـــد المـــذهب مـــن ... يمكن تخريج الوجوه كيـــف عـــن
على نصوص عـــن إمامـــه خـــذا ... ودونـــه مجتهـــد الفتيـــا وذا
المتبحـــر الـــذي تمكنـــا ... من كونـــه رجـــح قـــولاً وهَّنـــا

فصـــــل

والمرتـــضى تجـــزئ اجتـــهاد ... وجـــائز وواقـــع للـــهاد
واحـــد المـــصيب في أحكـــام ... عقليـــة ومنكـــر الإســـلام
مخـــطٍ أثـــيمٌ كـــافرٌ لم يعـــذر ... وإن أتـــى مقـــدوره في النظـــر
في غيرها كل مـــصيب إن يكـــن ... حكم الإلـــه تابعًـــا لمـــا يظـــن
والأكثـــرون واحـــد وفيـــه ... لله حكـــم قبلـــه عليـــه
أمـــارة وقيـــل لا والمعتمـــد ... كلّف أن يـــصيبه مـــن اجتهـــد
وأن مـــن أخطـــاه لا يـــأثم ... بـــل أجـــره لقـــصده ينحـــتم

Scanned with CamScanner

فصـــــــــل

لا يُـــنقَض الحكـــم في الاجتـــهاد ... قطعًا سوي خـــلاف نـــصٍ بـــاد
أو ظاهرا ولـــو قياسًـــا أو حكـــم ... بغـــير رأيـــه كـــذي التقليـــد أم
في حكمه خلاف نص مـــن يـــؤم ... لأنـــه لـــه كـــشارع حكـــم
ومـــن تغـــير اجتـــهاده وجـــب ... إعلام مستفت به كيمـــا انقلـــب
إن لم يخـــالف قاطعًـــا لا يـــضمن ... متلفـــه مـــن خطـــإ يـــستعلن

فصـــــــــل

ويلـــزم التقليـــدُ غـــيرَ المجتهـــد ... وقيـــل لم يجـــز لعـــالمٍ يجـــد
إن يتكـــرر حـــادث وقـــد ورد ... ما يقتضي الرجوع للذي اجتهـــد
أو نـــسي الأول جـــدّد النظـــر ... حتمًا على المشهور دون من ذكر
وهكـــذا إعـــادة المـــستفتِي ... ســـؤاله ولـــو تبـــاع ميـــت
ثلاثـــة الأقـــوال في المفـــضول ... ثالثهـــا المختـــار ذو التفـــصيل
تقليـــده جـــاز لـــذي اعتقـــاد ... تفـــضيله أو اســـتواء بـــاد
فالبحث عن أرجحهـــم لا يلـــزم ... من يعتقد رجحـــان فـــردٍ منـــهم
فليـــتعين والـــذي علمـــا رجـــح ... فوق الذي في ورع على الأصـــح

فصـــــــــل

ثم التـــــزام مـــــذهب معـــــيّنٍ ... حـــــتمٌ لعـــــامي وذو تعـــــين
علـــى الـــذي صـــحح إن رآه ... أرجـــح أومـــساويًا ســـواه
وهل خروجـــه يجـــوز مـــسجلاً ... أولا أو الّـــا مخـــرج مـــسائلا
ومنعـــوا تتبعًـــا للـــرخص ... على الأصـــح بانتـــهاز الفـــرص

Scanned with CamScanner

فصـــــــل

وجاز إجماعًـــا لمـــن قـــد أســـلما ... تقليده من شـــاء عنـــد العلمـــا
وجـــوز اســـتفتاء مـــن عُرِفَـــا ... أهلا له أو ظُـــنّ حيـــث لا خفـــا
بـــشهرة بـــالعلم والعدالـــه ... أو انتـــصابه أواســـتفتا لـــه
وفاعـــل مختلفـــا في الحـــرم ... ولم يقلـــد واحـــدًا ذو إثم
بالاقتحـــام قبـــل علـــم الحكـــم ... ومثلـــه المـــصيب دون علـــم

خاتمـــــــــــة

والقائف الواحـــد عنـــد مالـــكِ ... كحـــاكم في أحـــسن المـــدارك
فجـــائز تقليـــده كالقاســـم ... وخارص وخالف ابـــن القاســـم
وقيـــل لا يقبـــل بـــل كالـــشاهد ... لا بـــد مـــن إثـــنين في المقاصـــد
دعوى الطبيب تـــاجرٌ في القِـــيم ... إن لم تـــصل للحـــد والمقـــوّم
أرش الجنايـــات وكالملّـــاح ... في قبلـــة ونحـــوه يـــا صـــاح
تقليـــد عـــامى لعـــامي جـــلا ... في رؤيـــة الهـــلال فيمـــا نقـــلا
في أمر ما يهـــدى وفي اســـتيذان ... قد جـــوّزُوا التقليـــد للـــصبيان
وامـــراة وكـــافر مـــداجن ... لمـــا بهـــا احتـــق مـــن قـــرائن
وجـــاز في ترجمـــة اللـــسان ... تقليـــد عـــامي لـــذي البيـــان
وجـــوزوا التقليـــد للقـــصاب ... من كان في الـــذكاة كـــالمحراب
في بلـــدة عـــامرة قـــد علمـــا ... بنـــاؤه عـــن اجتـــهاد العلمـــا
تقليـــده لجاهـــل ومـــن علـــم ... وغـــيره لجاهـــل إذا ســـلم
مـــن شـــهرة الطعـــن ولا يقلـــد ... في الوقـــت عـــامي ولا مجتهـــد

Scanned with CamScanner

خاتمة الكتاب

في تصرفات المكلفين في الأعيان

أول ذي التصرفات النقل ... بعوض أولا وذاك يجلو
في العين كالبيع وفي المنافع ... مثل الإجارات وكالمزارع
وذا كعمري صدقة هدايا ... كفارة غنيمة وصايا
والثان إسقاط على شيء ولا ... كالخلع أو كالعتق أو وقف جلا
والثالث القبض بإذن الشارع ... كلقطة أو غيره كالبائع
أو دونه كالغصب ثم الرابع ... إقباض موزون بوزن واقع
والكيل في المكيل والمناوله ... في العقد والعَرْضِ وبالنية له
للوالد الإقباض للذراري ... من نفسه التمكين في العقار
والخامس التزامهم بلا عوض ... كالنذر والضمان من دون غرض
والسادس الخلط لدى الأمثال ... وشائع فشركة الاموال
سابعها إنشاء ملك كاصطيادِ ... إرقاق كفار وإحياء البلاد
والثامن التخصيص بالمنافع ... كالسبق للمباح والأقاطع
والتاسع الإذن بعين جاء في ... كمنحة أو نُزُل الأضياف
أوفي منافع وصرف جاء ... في كالعواري أو بكا الإبضاع
والعاشر الإتلاف للإصلاح ... كالأكل للأجساد والأرواح
والدفع والتعظيم في قتال ... ذي الكفر والبغاة والصّوّال
والزجر مثل القتل للزناة ... ونحوهم والقتل للجُناة

Scanned with CamScanner

والخـــاتم التأديـــب ذو التقـــدير ... وغـــيره كالحـــد والتعزيـــر

وهـــو بـــإثم في المكلفـــين ... و دونـــه في غيرهـــم يقينَـــا

والمجـــانين أو الـــصبيان ... أو الـــدواب دوم الإستحـــسان

تأديـــب الآبـــاء والأمهـــات ... مـــن ذاك للبـــنين والبنـــات

تأديـــب الأزواج مـــع الـــسادات ... مـــن ذاك للأمـــلاك والزوجـــات

إذ حصل المقـــصود بـــالأخف لا ... يجـــوز بالأشـــد فـــافهم وأعمـــلا

ومـــا أردت نظمـــه قـــد كمـــلا ... والحمـــد لله الـــذي تفـــضلا

بختمه في عـــام واشـــكر فاعـــدد ... ثم صـــلاته علـــي محمـــد

وآلـــه وصـــحبه ومـــن تبـــع ... ومـــن بإحـــسان أولاء يتبـــع

Scanned with CamScanner

فهرس

المقدمة ٢٤٠
الباب الأول ٢٤٤
في الأصل النقلي ٢٤٤
الفصل الأول: في صحة السند ٢٤٤
الفصل الثاني: في وضوح الدلالة ٢٤٤
مسائل الأمر ٢٤٦
مسائل النهي ٢٤٦
مسائل التخيير ٢٤٧
مسائل المفهوم ٢٤٧
مسائل الفعل ٢٤٧
مسائل التقرير ٢٤٨
الفصل الثالث: في استمرار الحكم ٢٤٨
الفصل الرابع: في الترجيح عند التعارض ٢٤٨
خاتمة ٢٤٩
الباب الثاني ٢٤٩
فيما تضمن الأصل ٢٤٩
فصل ٢٤٩
فصل ٢٥٠

Scanned with CamScanner

فصل ٢٥٠
خاتـــــــمة ٢٥٠
الباب الثالث ٢٥٠
في القياس الناشئ عن الأصل ٢٥٠
فصل في شروط الأركان ٢٥٠
فصل في قوادح العلة ٢٥٣
فصل في الإعتراضات ٢٥٣
خاتمة في مسائل تتعلق بالقياس وبيان الإختلاف العلماء فيها ٢٥٤
الباب الرابع ٢٥٤
في الاستدلال ٢٥٤
فصل في قياس العكس ودليل الباقي والإستصحاب ٢٥٥
باب في مصالح المرسلة والزرائع ٢٥٥
فصل في الإستقراء ٢٥٥
فصل في العوائد ٢٥٦
فصل في الاستحسان والأخذ بالأخف ٢٥٦
فصل في قواعد الفقه ٢٥٦
خاتـــــــمة في تعارض الشرع بين الدليلين، والبينتين، والأصلين، الظـاهرين، والأصل والظاهر ٢٥٧
الباب الخامس ٢٥٨
في الاجتهاد وصفات المجتهد ٢٥٨
فصـــــــل ٢٥٨

Scanned with CamScanner

فصـــــــــــل ٢٥٩
فصـــــــــــل ٢٥٩
فصـــــــــــل ٢٥٩
فصـــــــل ٢٦٠
خاتمـــــــــــة ٢٦٠
خاتمة الكتاب ٢٦١
في تصرفات المكلفين في الأعيان ٢٦١

Scanned with CamScanner